

قراءة في دراسة جديدة:

تاريخ دعم الولايات

المتحدة لأمن إسرائيل

وسياستها الشرق أوسطية

صفحة (٣) ة

التصاريح:

من الحكم العسكري

إلى البصمة!

صفحة (٤) ة

المنتدى الإسرائيلي

الأربعاء ٢٠٢٠/٨/٢٦ الموافق ٧ محرم ١٤٤٢ هـ العدد ٤٥٣ السنة الثامنة عشرة

كلمة في البداية

حكومة نتنياهو الخامسة.. «حتى الأزمة المقبلة»!

أنطوان شلحت

أكدت أغلب التحليلات الإسرائيلية التي تناولت صيغة التسوية للأزمة الائتلافية التي نشبت بين حزبي الليكود وأزرق أبيض على خلفية الميزانية العامة للدولة، وكان مؤذاها إجراء المصادقة على هذه الميزانية ١٢٠ يوماً، والحوؤل بذلك دون حل الكنيست الحالي والذهاب إلى انتخابات مبكرة رابعة خلال أقل من عام ونصف العام، أن هذه الصيغة ليس من شأنها بعد أن تضمن استقرار حكومة بنيامين نتنهايو الخامسة إلى حين انتهاء ولايتها القانونية، بل وحتى إلى حين موعد التناوب في رئاستها مع رئيس أزرق أبيض، بيني غانتس، في تشرين الثاني ٢٠٢١.

وحتى صحيفة «يسرائيل هيوم»، الناطقة بلسان نتنهايو، اختارت لعنوانها الرئيس العبارة التالية «حتى الأزمة المقبلة»(٢٥/٨/٢٠٢٠). في تلميح واضح إلى أن الأزمات التي من المتوقع أن تعترض ولاية هذه الحكومة ستتواتر في قادم الأيام لأسباب شتى، في مقدمها انشغال رئيسها بغاية البقاء في سدة الحكم أكثر من أي غايات أخرى. وليس بغير دلالة أيضاً أن المحلل الحزبي لهذه الصحيفة عنون تعليقه على ما حدث إلى الآن بعبارة «غانتس لن يحصل على رئاسة الحكومة من نتنهايو»!

وتزامت تسوية هذه الأزمة الائتلافية مع الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى إسرائيل، والتي أفيد أنها جاءت لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين فيها تتناول اتفاق التطبيع الذي أعلنته إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإمكان توسيع دائرته لتشمل دولاً عربية أخرى.

وفي واقع الأمر شُقت وقائع زيارة بومبيو هذه، كما زيارة سابقة له أجراها قبل فترة وجيزة، بالإضافة إلى خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المعروفة باسم «صفقة القرن»، عن تبني الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بهذا الصراع، ولا سيما ما اصططلحا على توصيفه بـ«المقاربة الإقليمية».

وتشير دراسة جديدة لأحد الأكاديميين الإسرائيليين، المتخصص في موضوع العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، تتناول الدعم الأميركي لأن إسرائيل، والتي تقدم قراءة موسعة لها في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، وإن من باب التلميح، إلى أن هذا التبني الأميركي لم ينشأ من فراغ وإنما على ركام أعوام طويلة من الدعم الذي ساهم في منح دولة الاحتلال التفوق الكبير والواضح على الفلسطينيين وغالبية الدول العربية سواء تلك القريبة أو البعيدة عن فلسطين في المجالات المتعددة وفي مقدمها المجالان الأمني والعسكري.

وثمة أهمية خاصة للافتراض الذي ينطق كاتب الدراسة منه ويثبته باقتران الدالة، وفقواه أن كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل تسهمان في أمن بعضهما البعض، من الناحيتين العسكرية والاستخباراتية، لكن بشكل غير متكافئ؛ فمساهمة الولايات المتحدة برأيه أكثر أهمية وجوية لإسرائيل من مساهمة هذه الأخيرة في أمن الولايات المتحدة. وتبرز هذه المساهمة الكبيرة في المجالات ذات الصلة بالأمن القومي، بما في ذلك المساعدات العسكرية والاقتصادية، إمدادات الأسلحة الحديثة، التطوير المشترك للأسلحة المتطورة، التعاون الاستخباراتي، التدابير المضادة للتهديدات النووية، المساعدة الدبلوماسية في المنظمات والمؤسسات الدولية بشكل رئيس، والجهود المستمرة في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي والتي تتنقع بغطاء «الوساطة»، بما قد يعيد إلى الواجهة الاستنتاج بأن الرهان على إمكان عدم انحياز الإدارات الأمريكية إلى إسرائيل في كل ما يتعلق بهذا الصراع هو ضرب من الأوهام.

إلى جانب هذا كله نواصل في العدد الحالي تقديم قراءات ترفد الجهود المبذولة على نحو مكثف وبين خلال الأونة الأخيرة في كل ما يتعلق بمحاولة تعريف إسرائيل ارتباطاً بحاضرها وانطلاقاً من ماضيها وبما يحيل إلى مآلات محددة في المستقبل، وتتوقف بشكل خاص عند لحظة الصندوق القومي اليهودي (كيزرن كيبمت ليسرائيل) التي أعلن عنها مؤخراً وأسمائها «إعادة توطين دولة إسرائيل ٢٠٤٠»، وتهدف إلى ترحيل الفلسطينيين البدو من صحراء النقب، التي تشكل ٦٠ بالمئة من أراضي دولة إسرائيل، وإسكان مليون مستوطن مكانهم، وإسكان نصف مليون مستوطن في الجليل.

وتعيد هذه الخطة إلى الأذهان عدة حقائق ثابتة متعلقة بمشروع إقامة إسرائيل وبما هي عليه في الوقت الحالي.

معها تكن هذه الحقائق، لا بد من أن نشير إلى اثنتين منها:

الأولى، أن إسرائيل دأبت، منذ أعوامها الأولى، على وضع وتنفيذ المخططات الرامية إلى الاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية في منطقتي الجليل والنقب من خلال إقامة المستوطنات والبلدات اليهودية على الأراضي العربية التي صادرتها من أصحابها الشرعيين، والتكريس سيطرتها هذه عمدت إلى اجتذاب أعداد كبيرة من اليهود، سواء المقيمين أو المهاجرين الجدد، للانتقال والسكن في هذه المستوطنات والبلدات، بمنحهم جملة كبيرة ومتنوعة من الإغراءات والامتيازات، الاقتصادية والاجتماعية، التي أتت أكلها طوال أعوام عديدة. ولم تدخر السلطات الإسرائيلية والوكالة اليهودية وأنذرها الاستيطانية أي جهد، على جميع المستويات وفي جميع المجالات، لتحقيق نبوءة دافيد بن غوريون من العام ١٩٥٠ بشأن «توزيع السكان واحتلال القفر». وصدت، لهذا الغرض، ميزانيات طائلة جداً قامت بواسطتها بتفتيز مخططاتها هذه، تحت عناوين مختلفة كان أبرزها «تطوير النقب والجليل»، الذي كان- ولا يزال - يعني «تهويد الجليل والنقب»، وهو العنوان/ الاسم الذي لم تجد السلطات الإسرائيلية أي حرج في إطلاقه على مشروعها الكبير هذا، بصورة مباشرة وصريحة.

الثانية، أن إسرائيل المؤدلجة بالصهيونية ما زالت تسعى وراء السيطرة على المزيد من الأرض العربية. وفي مجزء هذا السعي ما يذكر بمهاية علاقة الصهيونية مع ما أسسمته بـ«المشكلة العربية»، والتي فُحزت سجلات كثيرة بين تياراتها المختلفة تآذى عنها درس شتى الطرق لمواجهة هذه «المشكلة»، وكذلك سرت كل احتمال يقع بين ترحيل العرب إلى مناطق أخرى وإقامة دولة ثنائية القومية، كما اخترت كل احتمالات تقسيم البلد، ولكنها في خضم ذلك كله بقيت مجمعة على مبدأ أساس: أرض أكثر وعرب أقل!



(الغيب)

نتنهايو وغانتس.. حكومة نقائض في مواجهة شارع مشتعل.

الأزمة الحكومية الإسرائيلية: «فاصل» وستعود!

كتب بروهوم جرابيسي:

لا يعني إقرار الهيئة العامة للكنيست، مساء الاثنين ٢٦ آب الجاري، بالقرأة النهائية، القانون الذي يؤجل الموعد النهائي لإقرار الموازنة الإسرائيلية العامة ١٢٠ يوماً إضافياً، حتى ٢٣ كانون الأول المقبل، إنهاء الأزمة الائتلافية، فالتفاهات المبرمة بين كتلتي الليكود-أزرق أبيض هي مجرد عناوين عامة، والمشكلة في التفاصيل. وطالما أن مسألة الانتخابات المبكرة هي لمصلحة شخصين بنيامين نتنهايو، وفق الانطباع السائد، فإن إنهاء الأزمة هذا الأسبوع هو أمر مرحلي، أو لنقل، مجرد «فاصل» حتى يتم استئناف الأزمة من جديد، كي يتخلص نتنهايو من هذه الحكومة، وعدم تسليم رئاسة الوزراء لشريكه بيني غانتس.

وتنص التفاهات بين الكتلتين الشريكتين في الحكومة على أن يتم إقرار ميزانية عامة، حتى يوم ٢٣ كانون الأول المقبل، دون تحديد ما إذا ستكون للعام الجاري فقط، أم مزدوجة أيضاً للعام المقبل، وهذه نقطة خلاف مركزية ما تزال قائمة. ولكن حتى ذلك الحين يتم دفع ١١ مليار شيكل (٣,٢ مليار دولار) لميزانية ٢٠٢٠ التي لم تقر بعد، وهذا من أجل تمويل ميزانيات تتعلق بالمرصف على أزمة كورونا والأزمة الاقتصادية، وببمئها أيضاً دفق مبالغ ضخمة على مؤسسات المتدينين المترتمين الحريديم، الذين ساهمت كتلتاهما، شاس ويهدوت هتورا، في الضغط على نتنهايو لإنهاء الأزمة مرحلياً.

كما تنص التفاهات على عدم القيام بالتعيينات الكبيرة حتى إقرار الميزانية العامة، وبالذات تعيين القائد العام للشرطة، والمدعي العام للدولة، اللذين يرفض المستشار القانوني للحكومة أن يتدخل بنيامين نتنهايو في تعيينهما.

هناك الكثير من الافتراضات للأسباب التي جعلت نتنهايو يغير الاتجاه ولو مرحلياً، ويكفل بتأجيل الأزمة، فعلى الصعيد الداخلي، وجد نتنهايو نفسه محاطاً بضغط ليست قليلة عليه، إذ يظهر أنه هو وحده في داخل الليكود، تقريباً، المعنى بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، لأن في صفوف كتلة الليكود معارضة واسعة، بادءً ان الجمهور لا يريد انتخابات مبكرة، ورغم أنه ادعاء يتناسب مع ما نظره استطلاعات الرأي، إلا أن في هذا ودافع شخصية لكل واحد من أعضاء الكتلة، معها كانت وظيفته الحالية، حكومية أم برلمانية، فاستطلاعات الرأي تنبأ بخسارة الليكود لبعض من مقاعد، والحديث كما أسلفنا وقلنا في الأسبوع الماضي، أنه في حال انتخابات رابعة فإن الحزب سيتهجه لانتخابات داخلية قد تطيح بنحو ٤٠٪ من أعضاء الكتلة الحالية عن المقاعد المضمونة، وفق نظام الحزب الذي يضمن للمرشح أن يترشح عن منطقته الجغرافية فقط مرة واحدة، ثم ينتقل لاحقاً للترشح على اللائحة القطرية، لإتاحة الفرصة أمام تمثيل جديد للمناطق.

كذلك فإن كتلتي الحريديم ضغطتا على نتنهايو كي لا يتجه لانتخابات مبكرة، والادعاء المعلن أن الكتلتين تريدان إنجاز الميزانيتين سريعاً كي تضمنتا ميزانيات جديدة لمعاهد ومؤسسات الحريديم. وهذا تفسير ممكن أن يكون واقعياً، خاصة وأن كتلتي الحريديم ليستا قلفتين على قوتيهما الانتخابية، اللتين تعتمدان أساساً على جمهور الحريديم الملتزم بمثليته.

في ذات الوقت، فإنه ليس من المستبعد أنه إلى جانب الأجواء التي احاطت نتنهايو، فإنه يريد التوجه لانتخابات مبكرة مع مزيد من الأوراق الرابحة، على الصعيد الإقليمي، فحتى الآن الاتفاق مع دولة الإمارات المتحدة لم يعوِّض الليكود عن خسائره في المقاعد، كما يظهر في الاستطلاعات، وبرأيي المحللين فإن أثر الاتفاق سيكون عابراً لا أكثر. في المقابل، فإن سلسلة من التقارير تتحدث عن أن واشنطن، وأزرق نتنهايو، تتحرك في الشرق الأوسط لتحقيق اتفاق إضافي على الأقل، وليس واضحاً مدى صحة هذه التقارير، خاصة على ضوء التصريحات الصادرة عن مسؤولين في السعودية وسلطنة عمان والسودان، وأخرها في المغرب العربي، بأن التطبيق مع إسرائيل ليس وارداً حالياً.

سيمتدح تأجيل الأزمة ابتداء من هذا الأسبوع إجراء انتخابات مبكرة، في نهاية تشرين الثاني أو مطلع كانون الأول المقبلين، وهو تاريخ جيد لنتنهايو، يسبق بكثير من شهر بدء جلسات محاكمته المكثفة، في الشهر الأول من العام المقبل، وهذا ما سيفرض على نتنهايو تغيير حساباته من حيث توقيت الانتخابات، طالما أن هدفه عم الوصول إلى موعد تسليم غانتس رئاسة

الحكومة يوم ٢١ تشرين الثاني من العام المقبل.

وكما يبدو فإن قلق نتنهايو هو بشأن احتمال تجميد صلاحياته خلال عمل المحكمة المكثف، بعد أن تلقى طمانة مشروطة من المستشار القانوني

للحكومة، بأنه لن يطلب تجميد صلاحياته ليتفرغ للمحكمة، شرط أن لا يتدخل في التعيينات الكبرى، ذات العلاقة بهجاز تطبيق القانون، وخصوصاً تعيين القائد العام للشرطة، والمدعي العام للدولة، وقد أعلن نتنهايو مساء الأحد أنه ليس منشغلاً الآن بتلك التعيينات، وهذا ما نصت عليه التفاهات مع كتلة أزرق أبيض.

واستناداً لما تقدم، ولأن نتنهايو لن يقبل بأن تدور معركة انتخابية وهو يجلس يومياً في قاعة المحكمة، إذا لم ينجح في تأجيلها، فإن انتخابات مبكرة إما ستجري قبل بدء المحكمة بأيام، أو أن التاريخ الجديد سيكون في مطلع الصيف المقبل.

نتنهايو يسعى التخفيف حدة المشهد الاقتصادي المأزوم

شارت ضجة في الأيام الأخيرة في أعقاب إعلان مكتب الإحصاء المركزي الحكومي أن الاقتصاد الإسرائيلي سجل في الربع الثاني من العام الجاري انكماشاً بمعدل سنوي بنسبة ٢٨,٧٪. وسارع رئيس الحكومة بنيامين نتنهايو إلى نشر تعليق في شبكة التواصل تويتر، يعلن فيه أن الاقتصاد سجل في الربع الثاني انكماشاً بنسبة تجاوزت بقليل ١٠٪، وقد اعتمد نتنهايو النسبة العينية للربع الثاني وحده، بينما المتابع في بيانات مكتب الإحصاء هو الإعلان عن النسبة بمعدل سنوي.

وكان هدف نتنهايو هو التقليل من النسبة التي لاقت ضجة. ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس في مقال في صحيفة «ذي ماركر»، إنه إذا كان نتنهايو يبادر للتوجه لانتخابات مبكرة، «فإن كل ما بقي عليه أن يفعله هو الإمساك بمعطي اقتصادي عيني، كي يظهر الاقتصاد بأنه أقل سوءاً من الآخرين».

وفي المقارنات التي عرضتها الصحافة الاقتصادية وأيضاً المؤسسات المالية الرسمية، يظهر أن الوضع في إسرائيل أفضل من دول مركزية في أوروبا، مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ولكن هناك، كما يشير بيرتس، فإن ضربة كورونا كانت أضعاف وضعها في إسرائيل. وفي حال جرت المقارنة مع دول متطورة كان فيها انتشار الكورونا شبيهاً نوعاً ما بحاله في إسرائيل، فإن النسبة تكون متقاربة.

ورغم ذلك، فإن التقديرات الجديدة لبنك إسرائيل المركزي أظهرت تفاوتاً محدوداً، ولكن هذا بشرط أن لا تتدلع موجة ثالثة تقود إلى إغلاق اقتصادي؛ إذ عدل البنك تقديراته من جديد، وقال إن الانكماش الاقتصادي الإجمالي في العام الجاري سيكون في حدود ٤,٥٪، وفي حال تأزمت الأوضاع الصحية، وبالتالي الاقتصادية، فإن الانكماش قد يصل إلى نسبة ٧٪. وحسب المحللين، فإنه لا يمكن الاعتماد على هذه التقديرات منذ الآن، وهي مرشحة للتقلبات، لأن الاقتصاد الإسرائيلي مرتبط أيضاً بأوضاع الأسواق العالمية. ويقول بيرتس إنه على الرغم من أن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي تحل في وسط جداول الدول المتطورة، فهذا لا يعني أن الأداء الاقتصادي الإسرائيلي جيد، ونجاح مع قرارات «تجعل نتنهايو يتفاخر بها». وقال إنه حتى الآن تم اتخاذ قرارات حكومية اقتصادية جيدة، وأخرى سيئة، وفي حال اتجهت إسرائيل نحو انتخابات مبكرة رابعة، فسيتم اتخاذ قرارات سيئة أكثر، على حد ما يؤكد بيرتس.

توقعات: موجة كورونا ثالثة أخطر

في الجانب الصحي، أظهرت الإحصائيات حتى مطلع الأسبوع أن عدد الحالات الفعالة لفيروس كورونا هو في تراجع مستمر، ولكن وتيرة التراجع باتت أبطأ، فقد تم تسجيل الذروة بنحو ٣٦ ألف حالة نشطة يوم ٢٧ تموز الماضي، وتراجعت إلى محيظ ٢٢ ألف حالة، في مطلع الأسبوع الجاري. إلا أن معهد الأبحاث وإيزمان يحذر من أن إسرائيل مقبلة على موجة ثالثة قد تكون أخطر وأصعب من الموجة الأولى، ومن الموجة الثانية التي ما تزال دائرة، ويستند المعهد في تقديراته إلى تراجع وتيرة انخفاض الحالات النشطة في الأيام الأخيرة، واستقرار عدد الحالات الجديدة اليومية بما بين ١٤٠ إلى ١٥٠٠ حالة يومياً، ويبدو أن المعهد يأخذ بالحساب موسم الأعياد اليهودية ابتداء من ١٩ أيلول المقبل، وحتى التاسع من تشرين الأول المقبل، وهي أيام تشهد اكتظاظاً في الكُنس اليهودية، بالنسبة للمتدينين والمحافظين، ولكن بشكل خاص لدى المتدينين المعزمتين- الحريديم، كما أنه من ناحية أخرى تكثر المناسبات الاجتماعية.

حالياً فإن النسبة الأكبر للحالات النشطة هي بين الحريديم والعرب، وحسب التقديرات فإنهم معا يشكلون ما بين ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من الحالات النشطة. ففي الموجة الأولى حافظ العرب في إسرائيل على التزام لاف، وكانت نسبة

الإصابات بينهم بالكاد تتعدى نسبة ٥٪ من إجمالي المصابين، رغم أن نسبتهم بين السكان ١٨٪، ومع القدس والجلول المحتلين الذين يدخلون الإحصائيات الإسرائيلية ترتفع النسبة إلى ٢١٪. أما حالياً، وحسب التقديرات، فإن العرب ضاعفوا نسبتهم بأكثر من أربعة أضعاف وهم يشكلون حوالي ٢٢٪ من الحالات النشطة. ويعود هذا بالأساس إلى العراش المنتشرة في البيوت والأحياء.

وفي ورقة البحث التي طرحها معهد وايزمان، فإن الجهاز الصحي في المستشفيات حتى الآن بعيد عن الانهيار، ويتقديره أن الجهاز الصحي سيدخل في أزمة وشبه انهيار في حال بلغ عدد الحالات النشطة المكتشفة يومياً حوالي ٤ آلاف مصاب، بمعنى قرابة ثلاثة أضعاف معدل الإصابات المكتشفة يومياً حالياً، وفي خلفية العدد ٤ آلاف تقدير الجهاز الحكومي المسؤول عن إدارة أزمة كورونا، بأن الجهاز الصحي لن يحتمل وجود ٨٠٠ حالة صعبة في آن واحد، بمعنى ضعفي الحالات اليوم، وأجرى المعهد حسابات تبين فيها أن عدد ٨٠٠ حالة خطيرة في آن واحد سيكون في حال وصل عدد الحالات النشطة الجديدة المكتشفة يومياً إلى ٤ آلاف، كما يأخذ هذا التقدير بالحسبان حقيقة طول فترة المكوث في المستشفيات للمرضى في الحالات الصعبة والمتوسطة.

الأزمة في جهاز التربية والتعليم

مع اقتراب افتتاح كل عام دراسي مدرسي في الفاتح من أيلول سنوياً، تظهر جهة من الجهات ذات العلاقة بهجاز التعليم، مهددة بمنع افتتاح العام الدراسي، عارضة مطالب فورية. ولكن مع اقتراب افتتاح العام الدراسي الجديد، فإن ثلاث جهات تهدد بالإضراب ومنع افتتاح العام، وهذا يحدث لأول مرة منذ سنوات طوالم. وهي المجالس البلدية والقروية، واتحاد أولياء أمور الطلاب، ونقابة المعلمين، ولكن الأزمة لا تنتهي عندهم، ف نظام التعليم الذي تعرضه وزارة التعليم للعام الدراسي المقبل سيكشف أكثر عجز الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدى مئات آلاف العائلات، التي لن تكون قادرة على انخراط أبنائها في التعليم.

وتطالب المجالس البلدية والقروية، من خلال «اتحاد الحكم المحلي» الحكومة بوضع خطة واضحة لسد نقص ٢٤٠٠٠ غرفة تعليمية، وحسب التقديرات فإن نسبة عالية جداً منها هي في جهاز التعليم العربي، رغم أن التقديرات بأن عدد غرف التعليم لدى العرب يتجاوز العدد الكلي المعن. كما تطالب المجالس بدعم يوم التعليم الطويل وروضات الأطفال لتقليل الكلفة.

ويطالب اتحاد أولياء أمور الطلاب بتخفيض جدي في رسوم الاهالي لجهاز التعليم الرسمي المجاني، وهي رسوم يدفعها الأهل مقابل خدمات طبية، وقسم من البرامج الثقافية والترفيهية، وغيرها من نفقات التعليم، رغم أن التعليم الرسمي مجاني أصلاً.

وتطالب نقابة المعلمين بوضع ترتيب خاص للمعلمين والمعلمات الذين هم ضمن شريحة الخطر صحياً، إذ أوصيوا بفيروس كورونا، إضافة الى ترتيبات جديدة في مدفوعات الضمان الاجتماعي، واحتساب أيام العرض من كورونا، أو أيام الحجر الصحي، كإيام عمل مدفوعة الأجر، وان لا تكون محسوبة ضمن أيام المرض المحددة سنوياً.

وحسب التقديرات، فإن الحكومة ستعمل على التوصل إلى حلول واتفاقيات في الأيام المتبقية حتى افتتاح السنة الدراسية لضمان افتتاحها في موعدها، وهو ما فعلته الحكومة بأوامر من بنيامين نتنهايو في معارك نقابية أخرى، لمحاصرة الاعتراض على سياسات وبرامج الحكومة.

ولكن نظام التعليم عن بُعد الذي سيكون في الأساس لطلاب الصفوف من الخامس وحتى الثاني عشر، والذي بدأ في الفصل الأخير من العام الماضي، لم تظهر فيه بشكل كبير أوضاع الطلاب من العائلات الفقيرة، العاجزة عن تأمين أجهزة اتصال إلكترونية، مثل أجهزة الحاسوب والحاسوب النقال وهواتف ذكية. ولكن هذا سيكتشف الآن أكثر، لأنه حسب التقديرات فإن هذا النظام سيراقق كل العام الدراسي أو في غاليته، طالما استمرت جائحة كورونا. فالعائلات الفقيرة التي لديها عدة أولاد في المدرسة عاجزة عن تأمين جهاز لكل واحد من أبنائها، أو حتى عاجزة عن تأمين جهاز واحد. والمشكلة أيضاً ستكون آلاف لدى العائلات التي ليس لديها شبكة إنترنت، وهنا الحديث عن الشرائع الأكثر فقراً، وغالبية هؤلاء من العائلات العربية. وتشتد الظاهرة لدى عشرات آلاف العرب الذين يقيمون في قرافهم في صحراء النقب، والتي ترفض السلطات الاعتراف بوجودها على الأرض وهي محرومة من كل البنى التحتية، بما فها شبكات المياه والكهرباء والهواتف الأرضية وبالتالي شبكات الإنترنت، وتدعي الحكومة أنها خصصت ميزانية لضمان جهاز حاسوب لكل طالب من العائلات الفقيرة.

الصندوق القومي اليهودي وخطة «إعادة توطين إسرائيل ٢٠٤٠».. ملامح عامة لتهويد النقب والجليل!

كتبت حربية زيادة:



هدم البيوت وترحيل السكان الأصليين في النقب.

أجل منع عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم والتخطيط للتوسع الاستيطاني المستقبلي. واستخدم الصندوق زراعة أنواع معينة من الأشجار كأداة وذبذبة للاستيطان، حيث أنه عمل بالفترة الممتدة ما بين العام ١٩٠١ والعام ٢٠٠١، على زرع ٢٥٠ مليون شجرة وبناء أكثر من ٢٠٠ سد وخزان وسيطر على أكثر من ٢٥٠٠٠٠ فدان، أنشأ فيها أكثر من ١٠٠٠ منزله. وهكذا استغل الصندوق مشروع التشجير واقتلاع الأشجار الأصلية في المنطقة لمحو الوجود الفلسطيني والطوبوغرافيا الفلسطينية، وصور نفسه عالمياً كوكالة بيئية ريادية وأول حركة خضراء في العالم. وضع الصندوق في العام ٢٠٠١ رؤية مستقبلية لسيطرة دولة إسرائيل على منطقة النقب، بدأت بمخطط النقب، وهو مشروع كلفته ٦٠٠ مليون دولار، امتد لعشر سنوات بهدف السيطرة على صحراء النقب، وكان خطاب الصندوق لتغطية محاولاته نحو الوجود الفلسطيني في النقب هو تحقيق رؤية بن غوريون بأن يجعل الصحراء تزهر. ومن الجدير بالذكر أن حماة البيئة أشاروا إلى أن الأشجار التي يزرعها الصندوق في النقب، بطيئة النمو وتلتقط كمية قليلة من الكربون وتمتص الحرارة، مما أدى إلى تضرر الكائنات الموجودة في المنطقة. لجأ الصندوق أيضاً إلى ذبح الماعز في النقب لإجبار الفلسطينيين البدو على تغيير نمط حياتهم الصحراوي، ما أدى إلى ازدياد الحرائق واضطرار الصندوق إلى التراجع عن ذبح الماعز.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استبدال أشجار الصنوبر بعدد كبير (ما يقارب ٢٥٠ مليون شجرة) زاد من خطر نشوب الحرائق، لأن هذا النوع من الأشجار يمتاز بقابليته العالية للاحتراق. وفي معظم السنوات تنشب الحرائق بسبب هذه الأشجار وازدياد الجفاف في الصيف الذي ينتج عن التغير المناخي. يستغل موقع الصندوق القومي اليهودي التعريف عن تاريخه بعبارة «كل شيء بدأ بـحلم»، وحلم الصندوق القومي الذي تأسس قبل ١٢٠ عاماً هو إنشاء دولة قائمة على إقصاء كل من هو غير يهودي وكل من هو فلسطيني. مقابل هذا الحلم لا يزال الفلسطيني يحلم بحقه بالعودة، ولا يزال يحارب من أجل البقاء في أرضه في النقب وغزة والضفة الغربية. ويدعي الصندوق أنه «أول منظمة خضراء في العالم» وأنه يزرع الأشجار لمحاربة التغير المناخي ولكن مقابل هذا الادعاء يقوم باقتلاع الأشجار وذبذبة الحيوانات التي خلقتها بيئتها وتحافظ على مناخها. واليوم لا يزال يستخدم الاساسية ويهولها في العالم لإشعار اليهود بأنهم منبذون في مجتمعاتهم ولانستدراج أكبر عدد منهم للهجرة والاستيطان في فلسطين، كما يعمل قبل أي شيء على إقصاء الفلسطيني من أرضه.

الأشخاص في تحقيق مشروعهما، حتى في حال عدم رغبتهم كأفراد بالهجرة إلى فلسطين، الأمر الذي نتج عنه انتشار واسع لفكرة الصهيونية والصندوق القومي اليهودي وروايتهم التي صورت الاستيطان بأنه رغبة الصهيونية في «إعادة اليهود إلى موطنهم وإحياء الأرض القاحلة وبعث الحياة فيها» في العام ١٩٠٥، سيطر الصندوق القومي اليهودي على أرض قريبة من بحيرة طبريا وعلى أرض تقع على بعد أربعة كيلومترات شرقي اللد وحولها إلى (موشاف بن شيمون). كما فرض سيطرته على قرية خولدا، وحول جزءاً منها إلى (كيبوتس حولدا) وعمل على تشجير الجزء الآخر وتحويله إلى غابة لإحياء ذكرى ثيودور هيرتسل؛ وهكذا بدأ الصندوق قبل ١٠٠ عام بمشروع تشجير الأراضي والقرى الفلسطينية وتحويلها إلى غابات، بهدف محو آثار الوجود الفلسطيني فيها.

قرر ممثلون عن المنظمة الصهيونية حول العالم في حزيران ١٩٢٠، اعتماد مبدأ يعتبر الأراضي التي يسيطر عليها الصندوق ملكاً للشعب اليهودي ككل، ومنع بيعها والسماح بتداولها عبر الإيجار فقط. وبدعي الصندوق إطلاق مشروع «البرج والصور» في صيف ١٩٢٩، والذي تم من خلاله بناء ١٠ مدن استيطانية جديدة في فلسطين. كانت تتم عمليات البناء في ساعات الليل هرباً من أن يتم إيقافها من قبل الانتداب البريطاني الذي أصدر قراراً بمنع بناء مجتمعات يهودية جديدة في تلك الفترة. لكن يبدو أن الانتداب البريطاني كان متورطاً في عمليات «البرج والصور» وأن قرار وقف التمدد الاستيطاني في فلسطين كان مجرد قرار شكلي.

تم في أثناء النكبة الفلسطينية وبعد انتهاء الانتداب البريطاني وانسحاب قواته، التصويت على إعلان «استقلال دولة إسرائيل الجديدة» في مكتب الصندوق القومي اليهودي فرع تل أبيب بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨. كان عدد السكان اليهود في فلسطين حسب رواية الصندوق ٦٥٠,٠٠٠ نسمة، توزعوا على ما يقارب ٣٠٥ بلدات، ٢٣ منها كانت على أراض خاضعة لسيطرة الصندوق القومي اليهودي.

وفي العام ١٩٦٠، تبنت الكنيسة مبدأ الأرض القومية للصندوق وأصدر قانون أساس الأراضي الذي يمنع بموجبه بيع الأراضي التي تمتلكها الدولة أو سلطة التنمية أو الصندوق وأن يتم تداولها بالإيجار فقط. بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، كانت للصندوق يد في استيطان مناطق عدة في الضفة الغربية وإنشاء مستوطنات تمتد من البحر الميت حتى البحر الأحمر. سيطر الصندوق في سنوات التسعينيات على سهل الحولة، وعمل على تسكين أكثر من مليون مستوطن روسي وأبجوبي وتشغيل عدد كبير منهم في مشاريع الأراضي من ضمنها مشروع تشجير الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى غابات. استمر الصندوق مع دخول القرن الواحد والعشرين بالعمل من

على ما يقارب ١٣٠٠ دونم من أراضي خلة النخلة بحجة أن المنطقة لم تزرع منذ سنوات. وأعلنت الحكومة العام ٢٠٠٤ أن هذه الأراضي أصبحت من «أراضي دولة إسرائيل». واضطر أصحاب هذه الأراضي للجوء إلى المحاكم الإسرائيلية لإثبات حقهم في ملكيتها، مما أدى إلى استمرار الإجراءات القضائية لسنوات طويلة. فليجأت الحكومة الإسرائيلية إلى إعداد خطة جديدة وإنشاء مستوطنات تتألف من ٨٠٠ وحدة سكنية على أراضي قريبة من خلة النخلة تخضع لسيطرة الصندوق القومي اليهودي، الأمر الذي يسهل تمدد الاستيطان والسيطرة على المنطقة. وما زالت محاولات استيطان خلة النخلة قائمة ولا يزال أصحابها الفلسطينيون يمارسون الدبلوماسية الإسرائيلية ومؤسستها وقضاؤها من أجل بقائهم في أراضيهم.

كما لا تزال عائلة القيسية تحارب من أجل الحفاظ على أرضها. ١٢٠٠ دونم، في وادي المخزور في بيت جالا، التي يحاول الصندوق القومي اليهودي السيطرة عليها منذ سنوات، مدعياً أنه اشترى الأرض في نفس السنة التي اشترت بها عائلة قيسية أرضها ومن نفس البائع. على الرغم من هدم معظم ومنزل العائلة في ١٧ آب ٢٠١٩، إلا أن عائلة القيسية أكدت في جلسة المحكمة الأخيرة أنها لن تترك أراضيها وأنها سوف تبني منزلاً ومطعماً جديدين في نفس المكان. ولا يزال الصندوق القومي اليهودي والمستوطنون يحاولون السيطرة على الأرض. وأطلق موقع حركة «السلام الآن» بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٢٠ عرضة لجمع التوقيعات للضغط على المحكمة الإسرائيلية لمنع تهجير عائلة القيسية من أرضها.

الصندوق القومي اليهودي وتاريخه

تأسس الصندوق القومي اليهودي (كيريون كيميت لاسرائيل) العام ١٩٠١، خلال المؤتمر الصهيوني الخامس في بازل، سويسرا. كان الهدف من إنشائه جمع التبرعات ليهود حول العالم لتسهيل الاستيطان في فلسطين. وفور إنشاء الصندوق باشر القائمون عليه بوضع مبادئ لجمع التبرعات في بيوت اليهود حول العالم، حيث تم وضع ما يقارب المليون صندوق خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. تم استخدام جزء من هذه الأموال كما يدعي القائمون على الصندوق لشراء أول قطعة أرض ٥٠٠ فدانا - في منطقة الخضيرة في حيفا العام ١٩٠٢. وصدر أول طابع للصندوق العام ١٩٠٢ وضعت عليه نجمة داود وكلمة «صهيون»، وجمع هذه الطوابع عدد كبير من الناس حول العالم، كما تم إلصاقها على رسائل شخصية وعلى الوثائق الرسمية للحركة الصهيونية.

ويبدو أن دور هذه الصناديق والطوابع ونشرها في العالم لم يقتصر على جمع التبرعات، بل ساهم أيضاً في الترويج للصهيونية والصندوق القومي اليهودي وإشراك عدد كبير من

محاولات اقتلاعهم على مدار ٧٢ عاماً وأكثر. وتتضمن خطة المشروع تطبيق آليات الصندوق في الزراعة، ولا يزال الصندوق القومي اليهودي يستخدم خطاب إحياء الصحراء، حيث أفاد عطار في المقابلة مع (Jerusalem post)، أن خطة الصندوق لتوطين السكان في النقب والجليل «سوف تجعل هذه المناطق تزهر، وتصبح مراكز لتمكين الابتكار على مدى العشرين سنة القادمة».

الصندوق القومي اليهودي واستيطان الضفة الغربية

تشير حركة «السلام الآن» إلى أن الصندوق القومي اليهودي سيطر على أكثر من ٣٥ ألف دونم في الضفة الغربية ما بين الأعوام ١٩٦٧-٢٠١٩. وبين موقع أوتشا، ازدياد تورط الصندوق في مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية وتمويلها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث دفع الصندوق ما يقارب ٨٨ مليون شيكل للاستيطان في الضفة، وتكفل باتخاذ الإجراءات «القانونية» لإجبار الفلسطينيين على إخلاء بيوتهم.

من الضروري التأكيد أن عمليات «شراء» الصندوق القومي للأراضي الفلسطينية تحدث في الخفاء بسبب قلق القائمين على الصندوق من تأثير ذلك سلبياً على مكانة الصندوق وقدرته على جمع التبرعات، وتتم بالاحتيال والتزوير لأن الأراضي الفلسطينية الواسعة عادةً ما يملكها المئات وحتى الآلاف من الفلسطينيين ومن الصعب التصديق أن جميع المالكين وافقوا على بيعها إلى الصندوق. وهناك إثباتات على أن شركة هيمنوتا التي أنشأها الصندوق لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، دفعت الملايين من الشواكل لتنفيذ «عمليات شراء» زائفة من ضمنها مثلاً ١٧٧,٣٣٥ دولار مقابل ٦٢٧ دونماً في الضفة الغربية في الخامس من كانون الأول ٢٠٠٠ و١,٦٧٠,٠٠٠ دولار مقابل ٥٣٠ دونماً في الرابع من حزيران ٢٠٠١ و ٤٥٧,٧٧٤ دولار مقابل ٢٠٨ دونمات في ١٨ شباط عام ٢٠٠٣.

تكمّن خطورة دور الصندوق القومي اليهودي في توسيع الاستيطان في الضفة الغربية في قدرته على إنشاء المستوطنات بسهولة أكثر من الحكومة الإسرائيلية التي تضطر في كثير من الأحيان للاستيطان تحت مظلة القانون الإسرائيلي، ويقوم الصندوق بالاستيلاء على الأراضي بطرق أخرى تتعدى المؤسسة القانونية. بالإضافة إلى ذلك فإن نقل ملكية «الأراضي التابعة إلى الحكومة» إلى المستوطنين يتم بطريقة أكثر تعقيداً من بناء المستوطنات على الأراضي التي يسيطر عليها الصندوق.

من الأمثلة على ذلك، كما يبين موقع حركة «السلام الآن»، محاولات المستوطنين الاستيلاء على منطقة خلة النخلة جنوبي مدينة بيت لحم وإنشاء آلاف الوحدات السكنية فيها، منذ أواخر سنوات التسعينيات. واستخدمت الحكومة الإسرائيلية قانوناً أقره الحكم العثماني العام ١٩٥٨ للسيطرة

أعلن الصندوق القومي اليهودي (كيريون كيميت لاسرائيل) حديثاً عن خطة «إعادة توطين دولة إسرائيل ٢٠٤٠»، وتهدف الخطة إلى ترحيل الفلسطينيين البدو من صحراء النقب، التي تشكل ٦٠٪ من «أراضي دولة إسرائيل»، وإسكان مليون مستوطن مكانهم، وإسكان نصف مليون مستوطن في الجليل. وعقد الصندوق تحالفات مع الحكومة الإسرائيلية والجيش وجهات أكاديمية إسرائيلية وقطاعات تجارية إسرائيلية وعالمية لتحقيق الخطة. وأعلن الصندوق أنه يعمل على إنشاء ٧٥٠ شركة وجعل المنطقتين مركزاً للصناعة والتعليم للتكنولوجيا المتطورة، واستقطاب ١٥٠ ألف يهودي في العالم للهجرة إلى دولة إسرائيل وتوجيههم إلى الجليل والنقب. وفي حال تم تطبيق مشروع الصندوق سوف تصبح النقب العاصمة الإسرائيلية للصناعة الأسلحة خلال الأعوام العشرين القادمة.

باشرت فروع الصندوق القومي اليهودي حديثاً بالترويج لخطة «إعادة توطين دولة إسرائيل ٢٠٤٠» في العالم، واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال والتجار اليهود في العالم للتبرع للمشروع. وخطاب الصندوق هو سعيه لتقوية دولة إسرائيل وابعاشها اقتصادياً، وزيادة فرص العمل والتعليم والإنتاج التكنولوجي وبعث الحياة في الصحراء، وحدد فرع الصندوق في كندا موعداً أمسية بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٢٠، للحدث عن قصص وتجارب يهود من أصول عربية أجبروا على مغادرة بلدانهم وسوف يتم عرضها على البث المباشر. وهذا النوع من الأنشطة يعكس أهداف الصندوق في نشر روايته وجمع التبرعات لتطبيقها. بالإضافة إلى استقطاب اليهود في العالم للهجرة إلى فلسطين.

وفي مقابلة أجراها موقع (Jerusalem Post) بتاريخ ٢ تموز ٢٠٢٠ مع دانييل عطار، رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي في العالم، وخلال الحديث عن إمكانية وصول أكثر من ٩٠,٠٠٠ يهودي جديد إلى دولة إسرائيل خلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة وعن خطة «إعادة توطين دولة إسرائيل ٢٠٤٠»، تحدث عطار عن دور الصندوق القومي اليهودي المركزي في استقطاب المهاجرين الجدد، وأنهم يتوقعون أن مقاطعة دولة إسرائيل المنتشرة في كل ركن في العالم، وزيادة الاساسية، سوف يؤديان إلى موجة واسعة من هجرة اليهود إلى دولة إسرائيل، وأنه يأمل أن تصل أعداد المهاجرين إلى مئات الآلاف. وأضاف عطار أن الصندوق يسعى إلى جمع التبرعات بهدف خلق فرص عمل جديدة للمهاجرين وتشجيعهم على الاستيطان في النقب والجليل. بمعنى آخر يعمل المشروع الصهيوني بهدف نشر روايته في العالم وجمع الأموال لتحقيقها من جهة، ويعمل على إسكات الرواية الفلسطينية من جهة أخرى. فقد عمل المشروع الصهيوني تاريخياً على استخدام الاساسية بهدف إجبار اليهود في العالم بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص على الاستيطان في فلسطين. وفي الوقت الحالي يستخدم الاساسية ويصلها على مناصرين القضية الفلسطينية بهدف تضخيمها في العالم واستدراج أكبر عدد ممكن من اليهود إلى الهجرة من بلدانهم، حيث أن خطة الحركة الصهيونية بجمع كل يهود العالم في فلسطين لم تكتمل وحاجة الصهيونية إلى الاساسية لاستكمال مشروعها جعلتها تتمسك بها لا وبل أن تختلقها في حال زوالها.

النقب

يعمل الجيش الإسرائيلي منذ سنوات على نقل قواعد العسكرية إلى النقب، حيث توجد المساحة للقيام بالتدريبات والمناورات العسكرية. وبين موقع اللجنة الفلسطينية في هولندا أنه في حال تم تطبيق خطة «إعادة توطين دولة إسرائيل ٢٠٤٠» سوف تصبح النقب العاصمة الإسرائيلية للصناعة الأسلحة. وتشير معطيات الخطة إلى وجود تحالف بين الصندوق القومي اليهودي والجيش الإسرائيلي الذي يعمل على نقل قواعد «وحداته التكنولوجية» إلى النقب. ووحدة النخبة العسكرية الإسرائيلية ٨٢٠٠ هي وحدة في الجيش الإسرائيلي مختصة بالتكنولوجيا وتعرف بأنها وحدة التحصيل المركزي لجهاز المخابرات، وتتألف الوحدة من أشخاص أعمارهم ما بين ١٨-٢١. في العام ٢٠١٤، قدمت مجموعة من وحدة ٨٢٠٠ رسالة أعلنت من خلالها رفض المشاركة في عمليات بالضفة الغربية وقطاع غزة. وكشفت الرسالة أن الوحدة تلقت تعليمات للاحتفاظ بمعلومات عن حياة الفلسطينيين؛ معلومات عن توجه الجنسي للأفراد ومشاكلهم المالية وحتى عن أمراضهم. الهدف من جمع هذه المعلومات هو إمكانية استخدامها لابتزاز الفلسطينيين ومحاولة إسقاطهم. بالإضافة إلى ذلك فقد أنشأ خريجون من وحدة ٨٢٠٠ معدات للحرب الإلكترونية، أكثرها شهرة برمجيات أنشأتها شركة (NSO Group) للتجسس على مخابرات تم عبر هواتف الصحافيين والنشطاء حول العالم. وأشار رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي عطار في شهر أيار ٢٠٢١ إلى أن الصندوق تحالف مع خريجي وحدة ٨٢٠٠ منذ ثلاث سنوات في مشروع تعاون تعليمي.

وتشكل خطة «إعادة توطين دولة إسرائيل ٢٠٤٠» تهديداً لوجود الفلسطينيين البدو في النقب، الذين ما زالوا يواجهون

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

هبة البراق ١٩٢٩

سنة الصدمة بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة



قراءة في دراسة جديدة: تاريخ دعم الولايات المتحدة لأمن إسرائيل وسياستها الشرق أوسطية

كتب عبد القادر بدوي:



الدعم الأميركي لإسرائيل.. أداة للتوسيع والاستتواء.

تناولت دراسات وأبحاث مختلفة موضوع الدعم الأميركي لإسرائيل على المستويات كافة بالقراءة والتحليل، وحاول معظمها البحث في الجذور والأهداف والدلالات، لتتجمع غالبيتها على أن هذا الدعم كان له الأثر البالغ في شكل إسرائيل اليوم وطبيعة قوتها العسكرية والأمنية والتكنولوجية بعد أن خاضت الأخيرة سلسلة من الحروب العدائية ضد الدول العربية المحيطة، وضد الفلسطينيين بشكل مستمر حتى يومنا هذا. ومما لا شك فيه أن هذا الدعم قد أحدث فارقا جوهريا في قوة هذا الكيان الذي خلق في الشرق الأوسط، خاصة في المجالين الأمني والعسكري، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في رسم طبيعة ومخرجات الحروب العربية- الإسرائيلية وتحديد مسار الصراع على مدار عقود طويلة، لا سيما الفترة التي أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧.

وساهم الدعم الأميركي لأمن إسرائيل، بالإضافة لعوامل أخرى بعضها ذاتي يتعلق بإسرائيل نفسها، بمنح هذه الأخيرة التفوق الكبير والواضح على الفلسطينيين وغالبية الدول العربية سواء تلك القريبة أو البعيدة عن فلسطين في المجالات المختلفة وفي مقدمتها المجالين الأمني والعسكري.

وفي هذا السياق تأتي الدراسة الصادرة باللغة العبرية عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب للباحث إيتان جلوبو بعنوان «الدعم الأميركي لأمن إسرائيل»، لتقدم عرضا عاما وشاملا من منظور منهجي وتاريخي لمساهمة الولايات المتحدة في أمن إسرائيل على مدار العقود الماضية انطلاقا من سنوات الستينيات، مع الإشارة إلى أن مفهوم الأمن هنا يحيل للمعنى الواسع والشامل لمصطلح الأمن والذي يتضمن كافة الجوانب التي تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي والذي لا يقتصر على الجانبين العسكري والأمني فقط بحسب تعريف إسرائيل لأنها القومي، مع أهمية الإشارة أيضا إلى أن المعطيات والتحليلات والآراء الواردة في هذا النص مصدرها كاتب هذه الدراسة نفسه.

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تبدو فيه العلاقات الأميركية- الإسرائيلية في أحسن حال خاصة منذ وصول إدارة دونالد ترامب للبيت الأبيض، حيث أظهر هذا الأخير تقدما في موقفه المعادي للفلسطينيين على الموقف الإسرائيلي المعادي بطبعه، لكن المفترقد في بعض القضايا، وتماهى إلى حد كبير مع إسرائيل وسياساتها ومخططاتها الاستيعابية بشكل لم نلاحظه في عهد الإدارات الأميركية السابقة على الرغم من دعمها الفطرق والمستمر لإسرائيل حتى عند تلك الإدارات التي أبدت ظاهريا اعتدالا في موقفها من الصراع العربي- الإسرائيلي ورغبتها في تحقيق «السلام» بين الطرفين.

فنتسجم الدراسة إلى مجموعة محاور مركزية، تخدم مجتمع غاية الدراسة المتمثلة في تقديم عرض شامل وعم للدعم الأميركي لأمن إسرائيل، حيث يأتي المحور الأول بعنوان المساعدات والتنسيق العسكري، يليه محور إحباط التهديد النووي، يليه محور المساعدات الدبلوماسية، وأخيرا محور الوساطة الأميركية في الصراع العربي- الإسرائيلي.

العلاقات الإسرائيلية- الأميركية.. الجذور والأسس
ينطلق الكاتب من افتراض مفاده أن كلًا من الولايات المتحدة وإسرائيل تسهمان في أمن بعضهما البعض، من الناحيتين العسكرية والاستخباراتية، لكن بشكل غير متكافئ، فمساهمة الولايات المتحدة الأميركية أكثر أهمية وحيوية لإسرائيل من مساهمة إسرائيل في أمن الولايات المتحدة. وتبرز هذه المساهمة الكبيرة في المجالات ذات الصلة بالأمن القومي، بما في ذلك المساعدات العسكرية والاقتصادية، إمدادات الأسلحة الحديثة، التطوير المشترك للأسلحة المتطورة، التعاون الاستخباراتي، التدابير المضادة للتهديدات النووية، المساعدة الدبلوماسية في المنظمات والمؤسسات الدولية بشكل رئيسي، وجهود «الوساطة» في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي.

تتطرق الدراسة إلى الأسس التي ارتكزت عليها، وما تزال، مساهمة الولايات المتحدة في أمن إسرائيل، وفي مقدمتها العلاقات الخاصة التي تطورت بين البلدين منذ قيام إسرائيل. وهذه العلاقات تنقسم لعوامل صلبة، كما يطلق عليها الكاتب، كالمصالح الاستراتيجية، وعوامل لينة القيم والتاريخ المشترك والمتماثل للشعبين الأميركي والإسرائيلي والجذور اليهودية المسيحية للمجتمع الأميركي، وبالنسبة للأولى، أي المصالح الاستراتيجية، فقد عززت بفعل الحرب الباردة التي شهدت انحياز الدول العربية الثورية مثل مصر وسورية والعراق إلى جانب الكتلة السوفييتية مقابل انحياز إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، وما عزز من ذلك هو الانتصارات الساحقة لإسرائيل في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ على الحلفاء العرب التابعين للمعسكر السوفييتي الأمر الذي أكسبها مكانة في نظر الولايات المتحدة التي زادت بشكل كبير من اهتمامها وتمويلها الاستراتيجي للدولة الوليدة والذي سرعان ما تراجع بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٩، لكنه عاد لينمو ويتجدد خلال عقد التسعينيات الذي شهد تطور وتشكل مصالح استراتيجية أخرى مماثلة في مواجهة عناصر معادية من نوع مختلف؛ أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها من نزاع شرعية عن النضال الفلسطيني ووضعه في خانة «الإرهاب العالمي»، بالإضافة إلى تنامي خطر «التنظيمات الإسلامية المتطرفة» في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة وهي الأحداث التي تطلبت، من وجهتي النظر الإسرائيلية والأميركية، تعاونا مشتركا لمواجهتها والقضاء عليها.

المساعدات والتنسيق العسكري

يتمثل الهدف الرئيس من الدعم الأميركي لأمن إسرائيل في حمايتها من «العدوان العربي»، وقد كان

الأحد في العالم بشكل مشترك، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق الكامل في مجالات الحرب الإلكترونية وإحباط الانتشار النووي وملفات أخرى عديدة. وفيما يتعلق بالموقف الأميركي الشعبي، فإن المساعدات الخارجية بشكل عام لا تحظى بشعبية لدى الناخبين، حيث يفضل الناخب الأميركي إفناق هذه الأموال على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والاحتياجات البيئية، لكن المساعدات المقدمة لإسرائيل تبدو مقبولة وتحظى بشعبية عالية نسبيا، وتحصل على دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي منذ فترة طويلة، وفي المقابل ترى إسرائيل بأن هذا يبدو منطقيا جدا إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار الخدمة والمساعدة التي تقدمها الأخيرة للولايات المتحدة على كافة المستويات، وأن الانتقادات الموجهة من قبل معارضي إسرائيل والتي تعتبر أن هذا الدعم مبالغ فيه مبنية على أسس غير منطقية.

إحباط التهديدات النووية

تشير الدراسة إلى أن التهديد بإبادة إسرائيل من قبل الدول العربية في خمسينات وستينيات القرن المنصرم، بالإضافة إلى التهديد النووي الإيراني في العقود الأخيرة، تطابرا إسرائيليا مناسبا على مستويين، الأول: بناء بنية تحتية نووية رادعة وغير خاضعة للضغط الأميركي أو لدول غيرها تقود في النهاية لتفكيكها أو تخفيها، والثاني: إحباط محاولات الدول المعادية لامتلاك السلاح النووي.

ولقد تمكنت إسرائيل من امتلاك السلاح النووي خلال سنوات الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن المنصرم، وحصلت على مساعدة فرنسا في إنشاء معهد الأبحاث النووية في «ديمونا» على الرغم من محاولة إدارة جون كينيدي إيقاف البرنامج النووي الإسرائيلي لتعارضه مع السياسة الأميركية القاضية بمنع انتشار الأسلحة النووية، وهو السبب الذي دفعه حينها الموافقة على تزويد إسرائيل بالأسلحة الدفاعية الأميركية، في المقابل، كان بن غوريون يبدي استعدادا لإبطاء المشروع وليس لإلغائه ليتمكن من الحصول على هذه الأسلحة وفي نفس الوقت يضمن استمرار المشروع النووي، الأمر الذي مكّن إسرائيل في نهاية المطاف من الحصول على الأسلحة الدفاعية وامتلاك السلاح النووي، وساهم في ذلك الموقف المتفهم والسماح الذي انتهجته الولايات المتحدة الأميركية عليها «الدولة الوليدة».

وتبنّت إسرائيل عقيدة استراتيجية تقضي بعدم السماح لدولة «معادية» بامتلاك أسلحة نووية، خاصة تلك التي تهدد بإبادتها (عقيدة بيغن). وقد تم اختيار هذه العقيدة أكثر من مرة، بدءا بالمفاعل النووي العراقي الذي تم تدميره بدون إخبار الولايات المتحدة بذلك، وهو الأمر الذي دفع الرئيس ريغان حينها لتجميد شحنة أسلحة أميركية كانت مخصصة لإسرائيل، لكن بشكل مختلف تعاملت الولايات المتحدة الأميركية مع النشاط السوري في تسعينيات القرن المنصرم والذي كان يهدف للحصول على السلاح النووي بمساعدة كوريا الشمالية وتمكنت من إحباطه بالفعل بالوسائل الدبلوماسية، ولاحقا سمحت ودون أن تعلن ذلك صراحة، لإسرائيل بحصف المفاعل النووي السوري الذي كان قيد الانشاء في منطقة دير الزور العام ٢٠٠٦، ودون أن تعقب على ذلك سورية أو الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما تم كشفه بعد أكثر من عشر سنوات على قصف المفاعل، الأمر الذي يوضّح طبيعة التعاون الأميركي- الإسرائيلي في إحباط

حصول الدول «المعادية» لإسرائيل على السلاح النووي، هذا التعاون الذي نشهد أسرّن تجلياته في الموقف الحالي من الملف النووي الإيراني بعد أن قرّر ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم العام ٢٠١٦، وهو الاتفاق الذي لم يرق لإسرائيل منذ أن تم توقيعها بسبب مدته الزمنية (عشر سنوات) بالإضافة إلى احتوائه على عيوب واضحة؛ فهو لا ينص صراحة على وقف النشاط الماروخي والتصنيع العسكري الإيراني، ومسائل أخرى كالتدخل الإيراني في العراق وسورية وغازة واليمن، وأن إيران لم تلتزم بالاتفاق كما أوضحت ذلك وثائق الأرشيف النووي التي أحضرها جهاز «الموساد» الإسرائيلي من طهران بحسب الرواية الإسرائيلية.

تحييد النشاط المناهض لإسرائيل في المنظمات الدولية والوساطة في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي

تشير الدراسة إلى أن الفلسطينيين والعرب وبمساعدة دول في أوروبا والعالم الثالث تمكنوا من تحويل المنظمات الدولية لساحة تحريض واسعة على إسرائيل وسياساتها المختلفة في إطار الصراع مع الفلسطينيين، فمن أصل ٢٠٢ قرار إدانة بحق دول مختلفة اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة الواقعة ما بين الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩ تمت إدانة إسرائيل بواقع ١٣٣ قرارا أحادي الجانب، أي ما نسبته ٨١٪ من مجموع قراراتها، وفي العام ٢٠١٩ وحده اتخذ ١٨ قرارا يدين إسرائيل مقابل قرار إدانة واحد بحق دول مثل سورية، إيران، وكوريا الشمالية، وهو الأمر الذي يوضح انحياز هذه المنظمات للفلسطينيين ويظهر عداءها لإسرائيل، على حد تعبيرها.

بالإضافة إلى ذلك، يتصدّر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قائمة المنظمات التي تُكّن العداء لإسرائيل، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك مناقشة المجلس تقرير غولدستون، الذي قدّم للمجلس العام ٢٠٠٩ في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي اعتُمد للمدنيين، وكان من المفروض أن يتحول التقرير إلى محكمة الجنايات الدولية بعد إقراره في مجلس الأمن، الأمر الذي أثار خفيضة إدارة أوباما حينها والتي انتقدته بشدة ودعت للتصويت ضده في مجلس الأمن واستخدام حق النقض (الفيتو) لمنع وصوله للمحكمة تفاديا لإدانة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وهو الموقف نفسه الذي عبرت عنه إدارة أوباما مرة أخرى في أعقاب اللجنة التي شكّلت في مجلس حقوق الإنسان بعد الحرب الإسرائيلية على غزة العام ٢٠١٤.

إن الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل في المنظمات الدولية يتمثل في استخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار لإدانة الأخيرة في مجلس الأمن ومعارضتها له، ودعوة حلفائها لانتهاج السياسة نفسها بحق أي قرار ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، وقطع الطريق أمام تحويل الملفات المتعلقة بإدانة إسرائيل لمحكمة الجنايات الدولية، واعتبار المحكمة غير شرعية وغير نزيهة وملتزمة بالفساد، كما وصفها جون بولتون ومايك بومبيو مؤخرا.

أما بالنسبة للوساطة الأميركية في الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد تطلعت الولايات المتحدة الأميركية منذ البداية للوصول إلى تسوية أو حل للصراع، كما تؤكد الدراسة، وهذا النهج بني على جملة من الافتراضات أهمها: وجود مصالحة استراتيجية أميركية في الحفاظ على أمن إسرائيل في العقود الأولى من وجودها، ورغبتها في ألا تقود الحروب في المنطقة إلى حرب كبرى بينها وبين الاتحاد السوفييتي الذي انحازت له الدول الثورية في المنطقة العربية، وحاجتها للضغط العربي الذي لم تكن مُستعدة لخسارته، وهو الأمر الذي دفعها لدعم قرار التقسيم العام ١٩٤٧، بالإضافة إلى التدخل لإنهاء حرب الاستنزاف التي أعقبت حرب العام ١٩٦٧ لاحقا.

أما التدخل الأكبر فقد تجلّى في الاختراق الكبير الذي أحدثته في معادلة الصراع حينما تمكنت من تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل بعد حرب العام ١٩٧٣، والذي انتقلت مصر بموجبه من الكتلة السوفييتية إلى الكتلة الأميركية، وأصبحت بذلك الوسيط الوحيد القادر على تحقيق التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والمساهمة الكبيرة في إبرام اتفاقية إعلان المبادئ المعروفة باتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٤ بعد مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين برعاية أميركية، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأميركية في توقيع اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية.

وقد كان واضحا الدور الأميركي المنفرد في رعاية عملية «التسوية»، بدءا من كامب ديفيد ٢، مرورًا بخارطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس، وغيرها من المبادرات التي كانت تهدف لتعزيز المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحشد الدعم الدولي لذلك، لكن في كل مرة كانت الولايات المتحدة الأميركية تنحاز للموقف الإسرائيلي حتى ولو لم تعلن ذلك صراحة. وتدعي الدراسة أن الفلسطينيين رفضوا كل المقترحات التي كانت تُقدّم لهم حتى تلك التي قدم فيها إيهود باراك عرضا سخيا لكنه قوبل بالرفض الفلسطيني، وهو الموقف نفسه الذي عبر عنه الفلسطينيون إزاء محاولات أوباما الرامية لتحقيق «السلام» والذي يعتبر أكثر الرؤساء الأميركيين تأييدا للفلسطينيين من وجهة نظر كاتب الدراسة، حيث تمكن من إجبار نتنياهو على قبول «حل الدولتين» علنا وتجميد الاستيطان.

استمر الانفراد الأميركي في رعاية عملية «التسوية» إلى أن وصل دونالد ترامب، والذي يُعتبر أحد أكثر الرؤساء الأميركيين المؤيدين لإسرائيل، إلى البيت الأبيض، حيث عكس الأخير السياسة الأميركية المتباعدة لتحقيق «السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأحدث تغييرا جذريا في الأسس التي ستقوم عليها المفاوضات بين الطرفين من خلال طرح مبادرته الشهيرة بـ«صفقة القرن»، التي تظهر انحيازًا واضحا للموقف الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعترافه بالقدس عاصمة عن السلطة الفلسطينية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

فضل الولايات المتحدة

تقدم الدراسة نظرة عامة وشاملة لمساهمة الولايات المتحدة الأميركية في أمن إسرائيل على كافة المستويات المذكورة سابقا، وتؤكد في الوقت ذاته على أن هذه المساهمة الحيوية كان لها الفضل الأكبر في التفوق الإسرائيلي الواضح في المجالين العسكري والأمني، بالإضافة إلى منحها الغطاء السياسي في المنظمات الدولية ودعم وتبني مطالبها وشروطها في عملية «التسوية» بينها وبين الفلسطينيين والتي تنفر الولايات المتحدة الأميركية في رعاية هذا الملف منذ تسعينيات القرن المنصرم.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للمعطيات التي أشارت إليها الدراسة من حيث التطرق لتفاصيل الدعم الأميركي لإسرائيل وتبيان حقيقة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأميركية تاريخيا في دعمها على مدار العقود الماضية، فإنها تظهر في الوقت نفسه منحازا في الصراع العربي- الإسرائيلي ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فالموقف يكاد يكون غير قابل للتغيير بسبب جملة من العوامل التي تم عرض بعضها في هذه الدراسة، مع أهمية الإشارة أيضا إلى أن الدراسة تبنت وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية من مسألة المفاوضات والموقف الفلسطيني منها خلال المحطات التاريخية المختلفة.

التصاريح: من الحكم العسكري إلى البصمة!



كتب باسل رزق الله:

عملت المنظومة الإسرائيلية الاستعمارية على إقامة نظام يقوم على التدخل والتحكم في حياة الفلسطيني، بغية إبقائه تحت السيطرة باستمرار من خلال آلية الضبط والمراقبة. وشكلت التصاريح إحدى أدوات هذه المنظومة.

ويمكن أن نقترح تعريفاً للتصريح بأنه أداة تصنيف للفلسطيني إما بصفته منضبط وغير خارج عن القانون أو العكس، ويفضي ذلك إلى كونه أداة ضبط لأن من يخرج عن التصنيف يمكن أن يحكم عليه بالفقر لعدم قدرته على الوصول لأرضه أو العمل، أو بقطع اجتماعي له من خلال فقدان القدرة على التواصل مع أقربائه في المناطق المقسمة استعمارياً أو المعتقلات حتى. ويهدف التصريح إلى خلق إنسان فلسطيني مطابق لمعايير الاستعمار ولا يقوم بأي حراك سياسي خوفاً من فقدانه لامتياز التصريح، كما يجعله عارياً ويشعر أنه مراقب دوماً، ومراقباً نفسه.

في هذه المقالة سنحاول تتبع تاريخ التصاريح والتحويلات التي مرت عليها والأسس القانونية التي تستند إليها والأشكال الجديدة لها.

بعد نكبة ١٩٤٨، فرضت السلطات الإسرائيلية نظام حكم عسكري استمر منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٨^(١) على معظم مناطق الداخل المأهولة بغالبية عربية من السكان، واستند ذلك إلى أنظمة الدفاع الانتدابية لحالة الطوارئ المكونة من ١٦٢ مادة، ٥ مواد منها مرتبطة بالتنقل والأراضي.^(٢) وفي هذه الأثناء بدأ العمل في نظام التصريح، فقد أخضع الفلسطيني إلى نظام صارم من التصاريح وكل ما يرغب في القيام به من نشاطات خارج منطقة سكنها استوجب عليه الحصول على تصريح من الحاكم العسكري.

كان الحصول على تصريح للخروج من أجل العمل أو العلاج يستلزم الانتظار أمام مكان تواجد الحاكم العسكري لساعات، وبعدها قد يرفض إصداره.

وقد استخدمت التصاريح، منذ ذلك الحين، كجزء تعطى للمقربين والمتعاونين، وكحصا تستعمل ضد المعارضين والمغضوب عليهم، خاصة إذا علمنا أنه عندما لا تمنح السلطات تصريحاً للعمل فهذا يعني الحكم على طابعه بالفقر والبطالة.^(٣) وكان الهدف إلى جانب إخضاع الفلسطيني للحاكم العسكري، تكامل القوانين المرتبطة بالتنقل مع تلك التي تهدف إلى مصادرة الأراضي، وعدم وصول الفلسطيني إلى أرضه يعني تحويلها إلى أرض بور مما يتيح لوزير الزراعة مصادرتها ومنحها للكيبوتس أو المستوطنات.^(٤) وقد

أشارت وثائق إلى أنه تم إلغاء الحكم العسكري بعد هدم عدة قرى كان قد لجأ سكانها إلى مناطق أخرى وأصبح من غير الممكن عودتهم إليها^(٥)

لاحقاً وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، كان الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة يحتاج إلى تصريح من الحاكم العسكري.^(٦) لكن في العام ١٩٧٢

تم اتباع سياسة الحدود المفتوحة ولم يتم استخدام التصاريح حتى الانتفاضة الأولى.^(٧) في أيار ١٩٨٨

فرض على سكان قطاع غزة استحداث بطاقات هوية جديدة مغلفة ليتمكنوا من التنقل والمرور عبر

الحواسز^(٨) وهو ما يمكن اعتباره البداية الفعلية للتصاريح المستخدمة اليوم وهي بالطبع استمرار

لما طبق خلال فترة الحكم العسكري. مع حرب الخليج الثانية تم إلغاء الأمر العسكري «تصريح الخروج العام

إلى إسرائيل» وأصبح كل فلسطيني من الضفة الغربية أو قطاع غزة يحتاج من أجل التنقل عبر الخط الأخضر

التصاريح: منظومة هيمنة متكاملة.

إلى الحصول على تصريح من أجل ذلك،^(٩) واستندت تصاريح الدخول إلى قوانين الدفاع في حالة الطوارئ البريطانية،^(١٠) وهي ذاتها التي تم استخدامها في فترة الحكم العسكري عقب نكبة ١٩٤٨.

في الفترة نفسها، وبما أن التصريح هو أداة سماح/ منع في الوقت ذاته، تم إصدار بطاقات خضراء فرضت على سكان الضفة الغربية لمن تعتبرهم من أصحاب السوابق الأمنية تمنعهم من تجاوز الخط الأخضر.^(١١)

مع توقيع اتفاقيات أوسلو وعلى أساس الملقق الثاني فيها تم تثبيت نظام التصاريح من خلال منظومة بيروقراطية كاملة، وأصبح الفلسطيني يحتاج إلى تصريح

أقر إنهاء العمل في نظام الحكم العسكري الذي كان ضمن صلاحية الجيش الإسرائيلي العام ١٩٦٦ بشكل قانوني، ولكن فعلياً تم تحويله إلى الشرطة وتم إبقاء العمل على أنظمة الطوارئ ويشير بويمر إلى أنه في العام ١٩٦٧ تم العمل بنظام التصاريح بحدوث أشد من السنوات السابقة، ولم يتوقف العمل بنظام الدفاع لحالة الطوارئ إلا في العام ١٩٦٨.

يغير بويمر، «الحكم العسكري»، في: الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، تحرير: نديم روحانا وأريج صباغ، خوري (حيفا)، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، (٢٠١١)، ص. ٦٠.

نفسه، ص. ٦١.

عادل مناع، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦)، ص. ٣٢٢.

يوسف تيسير جبارين، «أنظمة الطوارئ»، في: الفلسطينيون في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٢.

«وثائق: الحكم العسكري التي بعد هدم وتحريش القرى

من أجل الرعاية الطبية والتعليم وزيارة العائلة ولم شمل العائلات.^(١٢) وتعززت منظومة التصاريح بشكل أساس عقب الانتفاضة الثانية وبناء الجدار الفاصل.

تغير شكل التصاريح لم يكن على المستوى التقني بل على مستوى تقسيم الأذونات، وشكلت لها منطقتاً

بيروقراطية ضمن منظومة الاحتلال، فقد أشارت منظمة «محموم ووتش» إلى أن هناك ١٠١ نوع من التصاريح التي يحتاجها الفلسطيني للتنقل.^(١٣) ويستند حصول

سكان الضفة الغربية على تصريح على أساس القانون العسكري الصادر العام ١٩٦٧ باعتبار الضفة الغربية

منطقة عسكرية مغلقة، والدخول والخروج منها يتطلب

المهجرة»، عرب ٢٨، ٧٤ أيار ٢٠١٩.

هشام بويلك، «الحركة عبر الحواجز: تقرير حول تفيد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة»، (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٨)، ص. ١٠.

Yael Berda, "The Bureaucracy Of The Occupation: An Introduction To The Permit Regime 2006", The paper was written by the author in a course at Tel Aviv University, and published on the Academia website, Pp 5.

جيراريل الشوملي، التجربة العصبانية في بيت ساحور: دراسة مقارنة للعصيان الوطني والعصيان المدني، (القدس، مركز

الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩١)، ص. ٩٥. كما ورد ذكر ذلك في النداء رقم ١٨ الصادر عن القيادة الوطنية في الوحدة

للانتفاضة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٨.

Amira has, "Israel's Closure Policy: An Ineffective Strategy of Containment and Repression", Journal of Palestine Studies, No. 123, Spring 2002, pp. 6-7.

إننا من القائد العسكري، أما سكان قطاع غزة فيتم ذلك بموجب قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل الصادر العام ٢٠٠٣.^(١٤)

في العام ٢٠٠٤ أعادت إسرائيل استخدام البطاقات المغلفة وتم ذلك في قطاع غزة من أجل السماح

لسكان المناطق القريبة من المستوطنات بالتنقل.^(١٥) وترافق استخدام البطاقات المغلفة مع إصدار تصريح

وذلك من أجل تسهيل عملية الحصول على تصريح، ويتم إصدار هذه البطاقات من خلال ٣١ مكتباً تابعاً

لوحدة التنسيق في حكومة الاحتلال.^(١٦) لاحقاً وبعد العام ٢٠١٠ أصبح هناك اتجاه نحو تقننة

«عن نظام تصاريح العمل الصهيوني: الحياة في الطوارئ»، بوابة الهدف، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٧.

رندة شرارة، «مشكلة العمال الفلسطينيين في إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٦ (ربيع ٢٠١١)، ص. ٢٠٩.

Berda, ibid, Pp 6.

حاييم ليفنسون، «الإدارة المدنية: ١٠١ نوع من تصاريح الدخول للفلسطينيين»، هارتس، ٢٤ كانون الأول ٢٠١٢.

ورقة صادرة عن مكتب تنسيق الأنشطة الحكومية في المناطق المحتلة)، «حالة التصاريح غير السرية للفلسطينيين

للدخول إلى إسرائيل ومرورهم بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومقارنتهم للخارج»، شباط ٢٠٢٠، ص. ٣.

«تشرية خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تموز ٢٠٠٤.

«كيف يتم الحصول على تصريح»، وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٣ أيار ٢٠١٣.

هنادي قواسمي، «قانون «البيانات البيومترية» الإسرائيلي.. ملاحقة من نوع جديد»، شبكة

البيانات المغلفة بحيث تتحول إلى هوية بيومترية، ويقوم الشخص الذي يرغب بالحصول عليها بتسليم بصماته وكذلك صورة للوجه،^(١٧) ورغم أن هذه الاتجاه

كان بالأساس نحو من يحمل الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة في مدينة القدس إلا أنه ينسحب مباشرة

على سكان الضفة الغربية. ورغم غياب هذه القرارات المكتوبة لكن تقرر منذ نيسان ٢٠١٩ أن يلزم كل من

يحمل تصريحاً ويريد المرور عبر الحواجز الإسرائيلية بإصدار بطاقة مغلفة^(١٨) من أجل ذلك،^(١٩) وهذا

ترافق مع عملية تحويل الحواجز الإسرائيلية إلى حواجز «ذكية» قادرة على قراءة هذه البطاقات بشكل سريع.^(٢٠)

قدس الإخبارية، ٦ تموز ٢٠١٣.

«إسرائيل تجبي ٤٠ مليون شيكل من البطاقات المغلفة سنوياً»، فلسطين اليوم، ٢٧ حزيران ٢٠١٣. ودول الأبعاد

الاقتصادية للتصاريح هناك طارة سماسرة التصاريح، حول ذلك يمكن مراجعة عميرة هاس، «ثلث العمال الفلسطينيين

يجبرون على الدفع لسماسرة من أجل الحصول على تصاريح عمل»، هارتس، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٩.

تحوّلت صفحة منسّق الاحتلال إلى منصة للتواصل مع الفلسطينيين ويمكن القول أنّها تحولت إلى مكتب ارتباط

صغير تبعاً للإعلانات التي توضع عليها، وأيضاً التواصل بين المنسّق والفلسطينيين من خلال البث المباشر على الصفحة

والرد على الأسئلة، وهذا الإعلان حول الإلزام بحمل بطاقة مغلفة نُشر على صفحة المنسّق على موقع فيسبوك في

٦ كانون الثاني ٢٠١٩.

حول الحواجز البيومترية وبدء العمل بها يمكن مراجعة باسل رزق الله، «تكنولوجيا المستعمر: عن حواجز الاحتلال

«الذكية»، حبر، ٣ كانون الأول ٢٠١٩.



يعرض الكتاب، تبذل الخطط والمشايخ السياسية، ويحلل كيف أرغمت الإستراتيجية المستميتة المسماة «الجدار الحديدي للصهيونية» العرب على تخفيف

مطالبهم، إلا أنه كان للنجاح الجزئي لهذه الإستراتيجية عواقب غير مقصودة، ضحّت هذه الإستراتيجية

متعنّثاً دمر كل إمكاناتية لتسوية تاريخية كان من المفروض أن تحققها.

كما أن منظور الكارثة، الذي أصبح مهيماً في إسرائيل، قوّض، وفق الكتاب، السلام مع العرب لأنه شخّذ إحساس

الخوف والشك والكرهية، وجعل من «التسوية» كلمة نائية. نتجت الجهود الناجمة لوبي إسرائيل

في الولايات المتحدة، والتي غذاها منظور الكارثة بشكل جزئي، عن كرم مفرط تجاه إسرائيل. فدرت النتيجة غير المقصودة للتأثير المفرط للوبي إسرائيل أرجحية الاعتدال السياسي في إسرائيل وحولت سياسة الدولة اليهودية نحو الرفضية، ووضعت الختم النهائي على دمار مشروع حل الدولتين، كما أنها جلبت فلسطينيين عرباً أكثر ممّا جلبت يهوداً إلى داخل نطاق سيطرة الدولة الإسرائيلية.

وفي العدد مجموعة من القراءات النقدية والمراجعات، واستعراض لمجموعة من أحدث الإصدارات الإسرائيلية.

عدد جديد من «قضايا إسرائيلية» يتركز حول توسيع مفهوم معاداة السامية وتجنيد في خدمة ممارسات إسرائيل

الصدقة. ليس لأنهم وقعوا في حينا فجأة. بل لأنهم يريدون تخويلاً منّا لكي يكرهوا شخصاً آخر. إنهم يحبون اليهود لكي يكرهوا المسلمين. «فيلوسوفيون» يجد في خدمة الإسلاموفوبيا، وللأسف، يقع الكثير من الإسرائيليين واليهود في هذا الفخ الموقوت.» في زاوية «من الأرشيف»، نصان للشاعر ناتان ألترمان من إعداد وترجمة مالك سمارة، ينتقد أحدهما مجزرة يربح أنها مجزرة الدوايمة، ونص يمجّد احتلال العام ٦٧.

ويتضمن العدد مداخلة تحت عنوان «من الخلاص الجماعي إلى تحقيق الذات: تحولات البطولة في الدراما الإسرائيلية المعروضة عبر «نتفلكس»، يتبع فيها نور الدين أعرج وباسل رزق الله عينة من الإنتاجات الدرامية الإسرائيلية التي تظهر فيها تمثيلات عسكرية إما بشكل رئيسي أو ثانوي، وتقدم قراءة لها ترتكز على السعي لفهم مركزية البعد العسكري، في الفضاء العام الإسرائيلي، وتراجع، والممارسات التي ترتبط باستعادته، أو إعادة إنتاجه، في خضم التحولات المستمرة داخل المجتمع الإسرائيلي ومجتمع الجيش. لا تقتصر المداخلة على قراءة صورة الجندي الإسرائيلي في الإنتاجات الدرامية كبطل خارق يُنقذ المجتمع ورفاقه، مبنية على الصورة التقليدية للجندي البطل الذي يحمل قيم الذكورة والتضحية، لكنها تعيد قراءتها، مطلة على أنماط من الجدل الداخلي في إسرائيل، وأزمات عدة مثل النقاشات عن انخفاض نسب التجنيد في الوحدات القتالية وأيضاً الحديث عن صلاحيات الجندي الإسرائيلي ومدى قدرته على اتخاذ القرارات، وهي مترافقة مع النقاشات حول مدى فعالية وجود جيش الشعب.

وفي العدد جزء من الفصل الأخير في كتاب لايان لوستك تحت عنوان «خداع التاريخ ووعد المستقبل»، وفيه يتناول مآلات حل الدولتين في الواقع الراهن للقضية الفلسطينية.

البرلمان الفرنسي اعتبار المعارضة للصهيونية شكلاً من أشكال العداة للسامية، يتعلق في جانب منه بسؤال جوهر الصهيونية في السجل الإسرائيلي، وأي صهيونية بالضبط يجب معارضتها، وهو جزء من الصراع السياسي والأيديولوجي الأوسع في إسرائيل حول احتكار تفسير الصهيونية ودورها وغايتها..

وفي دراسة عنوانها «تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية»، تعريف

معاداة السامية من خلال محو الفلسطينيين» تكشف

ربيك غولد أن الاستخدامات السياسية لهذا التعريف، تفوق في أهميتها مضمون التعريف نفسه، الذي لا

يعتبر مضموناً أصلياً. فالاستخدامات تمثل جبهة جديدة في الجهود المبذولة لمع الخطاب الناقد

لإسرائيل، فيما يتعلق بأسلوب عملها، وقمع فعاليتها.

ويبحث مقال «الكولونيالية والمحرقة اليهودية: صدام بين روايتين» لعاموس غولدبرغ في نشوء

وتأسيس روايتين تاريخيتين كبيرتين جاءتا لشرح طبيعة الحادثة، وكلتاهما قضة كوارث تاريخية؛ إحداهما هي قصة المحرقة اليهودية واللامسامية،

والأخرى هي القصة اللاما بعد كولونيالية، والعنصرية الغربية، حيث يرى الباحث أن لهاتين الروايتين اللتين

أصبحتا - إلى حد كبير - كونيتين جذور عميقة في التاريخ وفي فكر مناطق مختلفة من العالم، كما

تصطدم هاتان الروايتان العالميتان اصطداماً هو الأكثر وجاهية وفظاحة في مسألة إسرائيل - فلسطين.

ويتضمن الملف أخيراً مقالة تحت عنوان هو، أنا والأخر لأبراهام بورغ، يجيء فيها «لدينا كارهون

حقيقيون، مثلنا مثل الآخرين. إنهم موجودون، مزعجون بل مدمرون أحياناً، لكنهم هامشيون وغير مهمين.

الكارهون المختزعون هم أولئك الذين يستخدمهم قادة إسرائيل صباح مساء لصيانة منظومة المخاوف

اليهودية الطبيعية والاستمرار في السيطرة بواسطتها (...). لطالما يلبس كارهو اليهود قناع

رام الله: صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» العدد ٧٨ من فصلية «قضايا إسرائيلية»، يتضمن ملفاً تحت عنوان «معاداة

السامية، الصهيونية وقضية فلسطين»، يتعمق في تحولات مفهوم العداة للسامية، الذي عمدت إسرائيل

وحلفاؤها إلى توسيعه في السنوات الأخيرة ليشمل كل نقد لإسرائيل وسياساتها، وذلك كجزء من استهداف

خطاب العدالة الذي تتسم به القضية الفلسطينية، كما يواكب الملف صيرورة هذا التوسيع للمفهوم، والجهات

العاملة عليه، والأدوات المستخدمة في تكريسه دولياً، في الملف دراسة تحت عنوان «التعريف العملي

لمناهضة السامية.. كاتم صوت منقدي إسرائيل»

لخلدون البرغوثي تستعرض الخلفيات التاريخية لمناهضة السامية من ناحية تفسير دوافعها، ثم

الظروف التاريخية التي دفعت مناصري إسرائيل إلى السعي لتطوير تعريف مناهضة السامية الكلاسيكي،

عبر ربط العنصرية ضد اليهود بانتقاد إسرائيل. ونقطة التحول في الانتفاضة الثانية التي تبعها

مباشرة العمل على إصدار التعريف الجديد لمعاداة السامية المسمى «التعريف العملي لمناهضة

السامية»، كما تستعرض النقاشات والجدل المتعلق بهذا التعريف وصولاً إلى شطبه من قبل الهيئة

الأوروبية التي أصدرته، وتبني مناصري إسرائيل له على الرغم من ذلك، وصولاً إلى اعتماده من قبل عدد

من الدول والمنظمات بضغط من إسرائيل والمنظمات الصهيونية المدافعة عنها، واستمرار السعي لتبنيه

عالمياً.

وتحت عنوان «معاداة السامية الجديدة كجزء/ ككل من الاشتباك مع المسألة الفلسطينية العادلة»،

لمهند مصطفى عرض وتحليل للسجل الإسرائيلي حول مفهوم العداة للسامية، وحصره في المسألة

الفلسطينية.

ينطلق المقال من ادعاء أن السجل الذي فجره قرار

جدل في ظاهره حول مسلسلات تلفزيونية وصلبه يقع على فوهة شرح مجتمعي أساس في إسرائيل



صورة تجمع عدداً من فريق المسلسل.

مملكة «تتابع للوزارة» وشرحت المسؤولية التربوية في رسالتها السبب وراء قرارها: «السخرية أداة تعليمية تحفز التفكير والنقد وتتصل بعالم الطلاب. تنعكس هذه المبادئ في الموقع الإلكتروني للتوراة، كما هو مذكور في مقدمة منهج تدريسيها: «نطمح إلى أن يتعمق الطالب في الكتاب المقدس في قصصه ورسائله، وأن يجد حتى أن بعض تاملاته موازية للصراعات التي خاضتها الشخصيات المذكورة فيه، ومعضلات تتعلق بحياة الفرد والمجتمع في إسرائيل اليوم». انطلاقاً من هذا المفهوم، تم اختيار عدد من مقاطع الفيديو عالية الجودة، والتي تسمح للطلاب في جهاز التعليم العام بالاهتمام بقصص الكتاب المقدس والتماثل مع أبطاله و / أو انتقادهم». في نهاية كتابها، أكدت شليس خلاصة قاطعة: «لذلك لا ننوي إزالة الفيديوهات من الموقع. لقد تم عرض هذا الموقع على وزير التعليم والمدير العام للوزارة وقد تقبلناه».

لكن المواجهة هنا أيضاً لم تنته، فقد ردت وزارة التعليم بأن: «الرسالة تمثل رئيسة السكرتارية التربوية ميري شليس، والمحتوى الذي تضمنته يمثل منصبها فقط، ولم يُعرض على الوزير والمدير العام، وبالتالي لم يحصل على موافقتهم». وفي نهاية الأسبوع، بعد ضغوط مورست على وزير التربية والتعليم يوفال غلانت من الليكود، كما نقل موقع «العين السابعة»، قرّر هذا شطب مقاطع الفيديو من المسلسل، ومن المنتظر أن يتواصل تفاعل هذه القضية، التي يتخذ فيها وزير في فترة حساسة وفي قضية خلافية تقع على فوهة شرح مجتمعي أساسي، قراراً سياسياً - فئوياً واضحاً.

الأولى التي خاضوها قبل ستة أعوام، للرد على مزاعم المعارضين، والتي تدعي بأن المسلسل ينتهك قيم اليهودية. ويقولون: «نعتقد أن هناك أكثر من طريقة واحدة لتكون يهودياً. لا يوجد شيء مثل يهودي أكثر أو يهودي أقل. نحن يهود علمانيون. لسنا أقل يهوداً من الحاخام الأكبر، السفارادي أو الأشكنازي ولا أكثر يهوداً منهم». نحن نصدق أولئك الذين يقولون إنهم شعروا بالإهانة من المسلسل ويؤسفنا ذلك، لكن هذه هي أداة السخرية - أحياناً تكون كذلك، قلب المعدة، تخز العين وتهز القلب. هدفنا ليس الأذى. هدفنا برنامج يكون مرحاً، مسلياً، وفي بعض الأحيان مثيراً للتفكير».

وهم يضيفون: «نعتقد أن الكتاب المقدس ملك لنا جميعاً: متدينون، علمانيون، أشكناز، سفاراديون، أرثوذكس، إصلاحيون، أنكباء وأغبياء. لدينا جميعاً الحق في قراءته والتفكير فيه وجبه والغضب منه. أكثر من ذلك - الكتاب المقدس هو هبة الشعب اليهودي للبشرية جمعاء، وصلاحيته قراءته وإجراء حوار معه ممنوحة لكل شخص». وهم يحتاجون لاحقاً بأن الفكاهة هي أداة شرعية للتفسير النفسي: «نعتقد أنه يجوز الضحك على الكتاب المقدس، الضحك يخفف التوتر ويسمح بالتعامل مع المخاوف ويخلق قاسماً مشتركاً وشعوراً بالانتماء. الضحك أفضل من الإهانة والتعالي والتوبيخ، وبالطبع أفضل من العنف».

في غضون ذلك، كما نقلت الصحافة العبرية، أعلنت المسؤولية الكبيرة في وزارة التربية والتعليم ورئيسة السكرتارية التربوية للوزارة، الدكتورة ميري شليس، رفضها مطالبته زعيم في اليمين بمحو فيديوهات لمقاطع من المسلسل الساخر من موقع «التوراة

عام على موعد بثه الرسمي، كرمز للحضيض الذي وصل إليه البث العام، والأسوأ من ذلك، من الممكن أن تكون هذه إشارة إلى الحدود الجديدة للحق في السخرية ولحرية الترفيه. بالإضافة إلى هذه العروض الخارجية، تم عرض البرنامج في الكنيسة بمبادرة نواب في المعارضة.

بدأ الجدل الذي تطوّر إلى حظر وكم أفواه، عندما سارعت عضو الكنيست أيليت شاكيد، رئيسة كتلة حزب «البيت اليهودي» اليميني الاستيطاني، في تلك الفترة، إلى الإدعاء بأن المسلسل يحرض ضد المستوطنين، وذلك فقط لأن المقطع الدعائي تطرق إلى قتل يمينيين عقائديين مثل عمير وغولدشتاين. هذه الزعيمة اليمينية التي لم تخلج لاحقاً من الظهور في دعابة انتخابية تبجّل فيها مفهوم الفاشية وتقلل من فحواه وخطره، طالبت وزير الاتصالات، جلعاد اردان (الليكود)، المسؤول عن سلطة البث بحكم منصبه، بتوضيحات عن ذلك. وعلى هذه الموجة الشعبية ركب الناشطون اليمينيون وبدأوا بإطلاق زعيقهم المهوود. رئيس سلطة البث، أمير غيلات، الذي عينه تحالف اليمين الحاكم وكان قبل وظيفته هذه الناطق باسم نتنياهو نفسه، ردّ، أو بالأحرى تجاوب واستجاب، بالإعلان عن أنه «سيغصن المسلسل»، وكانت هذه كلمة السر أو شيفرة سياسة كم جميع الأفواه التي «يشتهه» في أنها تحمل توجهات نقدية ومعارضة لتحالف نتنياهو.

الكاتبة والمنتجة ماركوس قالت إنها نظرت إلى سلطة البث بوصفها «البيت المتكامل للبرنامج. عرفنا أننا لا نكتب لقناة تجارية ويوسعنا إنتاج مواد تنطرق لمضامين غير محكي عنها من دون تخفيف حدتها. لقد تمتعت بحرية الإبداع وكان عملنا فعلاً على ما يرام. صودق على البرنامج في جميع لجان القناة، بل كان مثلول عنها في بعض مراحل التحرير».

كتبت المعلقة غيلي إيزيكوفيتش حينذاك: كانت النتيجة برنامجاً ساخراً بمضامين مركبة من الواضح أنه لم يكن خاضعاً لاعتبارات تجارية. لديه فريق عمل رائع وجودة إنتاج أفضل بكثير من المعتاد، تتضمن العديد من اللقطات الخارجية، ومخرج ذو خبرة ومحتوى ناضج بشكل خاص. تضمن المسلسل مقاطع حول مسرحية باللغة الأرامية، مراسم الختان، قصة إسحاق، وأيضاً مقطعاً لامعا عن عائلة يغال عمير. كان من الممكن أن يكون هذا نجاحاً مذهلاً غير نموذجي للقناة العامة، ولكن هذا هو المكان الذي لعبت فيه الألية المعقدة لسلطة البث، وفقاً للإجراءات، بعد الموافقات المختلفة. يُطلب من لجنة المضامين، المكونة من ممثلين عن الجمهور وأمير غيلات، الانعقاد للموافقة على جدول البث. لا تناقش اللجنة عادةً محتوى محدداً وليس من المفترض أن تراقب البرامج ولكنها تشرف على الإدارة السليمة، ولكنها تحتفظ بالحق في مناقشة هذه الخطة أو تلك من وقت لآخر. عندما ظهر العرض الترويجي لـ«اليهود قادمون»، قبل أسبوعين من موعد البث المقرر، أعلن غيلات أنه يعترض مناقشة البرنامج في اجتماع اللجنة القادم. مسؤول كبير في سلطة البث قال: «هذه سياسة كم أفواه من جهة أمير غيلات. وقد قرر عدم بث برنامج ساخر إلا إذا تم بث برنامج ساخر من الاتجاه السياسي المعاكس في المقابل».

بعد فترة من الجدل امتدت نحو عام من الموعد الرسمي الذي كان يُفترض فيه البث، أقر بث المسلسل في تشرين الثاني ٢٠١٤. وجاء هذا في الإطار المشروط الذي فرضه المدير المقرب من نتنياهو، غيلات، إذ تم إشهار برنامج ساخر يميني التوجه، مع أن منتجي «اليهود قادمون» عارضوا اعتبار مسلسلهم «يسارياً». منذ تلك السنة غاب المسلسل عن التغطية الصحافية الواسعة، ما عدا مقالات النقد التلفزيوني والمقالات الثقافية في الملاحق والبرامج الترفيهية. ليعود الآن.

اتهامات بالاسامية، شتائم بذينة وتمنيات بأشكال متنوعة من الميئات الفظيعة

في العاشر من شهر آب الجاري قدم فريق المسلسل شكوى في الشرطة بعد تلقي الممثلين تهديدات مختلفة وصلت إلى درجة تهديد بعضهم بالقتل. نصوص التهديدات شملت اتهامات للممثلين بالاسامية، شتائم بذينة وتمنيات لهم بأشكال متنوعة من الميئات الفظيعة. هذه التهديدات لم تخرج هكذا

كتب هشام نفاع:

يقع في جزء من مركز الجدل الإسرائيلي، مؤرخاً، مسلسل تلفزيوني ساخر عنوانه «اليهود قادمون»، وهو يتناول بالنقد الساخر والحاد أحياناً تابوهات توراتية قديمة، ويهودية وصهيونية لاحقة وحديثة، وتتفاعل الأمور إلى حد التهديدات المختلفة، بعضها عنيف طال حياة بعض أعضاء فريق المسلسل ممن قدموا شكوى رسمية في الشرطة.

القصة تظهر كما لو أنها إعادة لما سبق. ففي مطلع آذار ٢٠١٤ قام منتج البرنامج الساخر «اليهود قادمون»، الذي كان من المقرر بثه في أيلول من العام السابق ٢٠١٣، على القناة الأولى (القناة الرسمية التابعة لسلطة البث، غير المملوكة تجارياً)، بتحميل فيديو على الإنترنت مع مقتطفات من البرنامج، وفي النهاية كتبوا رسالة للمشاهدين: «أردنا أن نضحككم أنتم أيضاً، لكنهم لا يسمحون لنا بذلك». فبعد بث مقطع دعائي قصير واحد، قررت سلطة البث عدم إدراج المسلسل في جدول البث الشتوي، وكان السبب هو المضمون. فقد ظهرت في المقطع الدعائي شخصية يغال عمير، قاتل رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين، وباروخ غولدشتاين، السفاح في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وهما يغنيان «الكنسي قاتل يميني»، على لحن أغنية أطفال عبرية مشهورة.

كالتالي ماركوس، إحدى الكاتبات والمنتجات في المسلسل، إن تحميل ذلك الفيديو على الإنترنت كان بمثابة آخر المعارك على عرض مسلسلهم الساخر. وذكرت بأنه لا يتناول المسائل الإخبارية الجارية وإنما يقوم «بنقاش كوميدي حول تاريخنا»، في إشارة إلى المقطع المذكور أعلاه الذي دخل بعمق في الشرح السياسي بين اليمين واليسار بمفهومها الإسرائيلي الخاص (والمحدود). وتابعت أن البرنامج لا يتناول عموماً اليسار واليمين بل رموزاً يهودية عبر التاريخ من الأبناء القدماء وحتى الكتاب والشخصيات اللاحقين، «من إبراهيم ويوسف حتى كافكا ودرافيفوس»، على حد قولها. ماركوس تحفظت من موقف سلطة البث التي أعلنت أنها تريد «عمل توازن» في المضامين، مؤكدة أن التوازن موجود أصلاً في جميع البرامج الدينية على القناة الرسمية.

كالتالي الأسماء التي اتهمت حينذاك بمحاولة منع بث المسلسل كلها من الفضاء اليميني المحيط بنيامين نتنياهو ومعسكره أو بالأحرى المذنب خلفه، وبالإضافة إلى الاتهامات السياسية أبرزت الصحافة مستوى آخر من العقبان، تجسد في خلافات بين مسؤولي سلطة البث شملت مقاطعة اجتماعات وعرقلة إجازة مضامين وبرنامج.

إشارة إلى الحدود الجديدة للحق في السخرية ولحرية الترفيه

خرج من هذه المحطة منتج وممثلو «اليهود قادمون» إلى سلسلة نشاطات هدفها ممارسة الضغوط لعرض المسلسل. ووصفت «هآرتس» في أيار ٢٠١٤ عرضاً في صالة عروض خاصة في تل أبيب لعدد من حلقات المسلسل في إطار هذا الضغط، وكتبت: «في تمام الساعة العاشرة ليلاً، كان الصخب يعم الأضواء الصغيرة بالقرب من ساحة أوزين- بار الموسيقية في تل أبيب. على الرغم من أنها ليست قاعة كبيرة بشكل خاص، فكما في أحداث العرض السابقة لمسلسل «اليهود قادمون»، يبدو هذه المرة أيضاً أنه لم يكن هناك مكان حتى لوضع دبوس في المكان. توافد المشاهدون، نصفهم على الأقل من المشاهدين المخضرمين الذين لم تكن هذه المرة الأولى التي يحضرون فيها إلى العرض، وملاؤا القاعة. ثم بعد مقدمة موجزة من قبل منتج العرض، نتالي ماركوس وأساف بيسسر، ضحك الجمهور بصوت عال. في تاريخ سلطة البث الإسرائيلية، سيحفظ موقع مشرف لمسلسل «اليهود قادمون»، ليس لأن المسلسل كان ناجحاً أو فاشلاً بشكل خاص، أو أن إنتاجه تضمن سوء سلوك أو شيئاً مشابهاً، النجاح أو الفشل أمور لم ترد إطلاقاً في هذه الحالة. سيتم تذكر «اليهود قادمون»، البرنامج الذي يتعامل مع التاريخ اليهودي منذ العصور التوراتية وحتى يومنا هذا، باعتباره مسلسلاً محظوراً. وتبدو الآن الظروف المرعبة لحظره، قبل أكثر من نصف

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع

ترجمة: علاء حليجل

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي